

محال على التفسيرين وبينا ان التمسس والتقيح الفعليين  
باطلان وبفسلهم بما فالقول العاري قاطع بان الفعل  
قد يكون مصدرا في وقت مفسدة في وقت اخر وكذا بالنظر  
للكلف يكون مصدرا في وقت واحد مفسدة في وقت اخر  
ولما نفع ان علمه تعالى بان حرفة كذا انتهى بوقت او فعل كذا  
قالوا والسبح يمنع السخ ايضا لان اللفظ الدال على شرع  
موسى عليه الصلاة والسلام اما ان يدل على الدوام فانهم  
اليه ما يفتنى بسخه فهو تناقض وان لم ينضم له ذلك في  
في العلم به مرة فلا يتصور فيه نسخ قالوا ومما يمنع ايضا  
ما علم بالتواتر من قول التوراة مسكوا بالسبع ابدلوا جوابه  
الهم في زمن تحت نظر فتلقوا قوله بيقومهم الا دون عدد التواتر  
بل في ذلك لم يبق منهم الا ستة اطفال على ان الابد كثيرا ما  
يراد به الزمن الطويل كما في التوراة في صور كثيرة **وهم** مراف  
كثيرة **ساق وبال** اي عدا بال **الهم استقفا** وفي هذين كفاية  
وبمقالة السابقتين حيا لا اشتقاق كرد العجز على الصدق  
في المسخ والنسخ والنسخ ومسح الحيا لا الاخر وحال فقوم و  
خال فقوم الحيا لا المضاد كقرف المخرج والتصنيف وقوله  
وكم الى اخره من التذييل المديح **وازا هم** اي اعلم الفصح  
لقولهم بذلك اعني امتناع النسخ لئلا يلزم الابد **يجعلوا**  
اي يعتقدوا **الواحد** في ذاته ومفادته واقعاه فلا شريك  
بوجه ما **الغبار في الخلق** اي للخلق على نفوذ ما اراده فيهم  
ويصح تعلقه بما علاني على خلفا **فاعلاما** لان امتناع  
النسخ عليه يستلزم قهره وعجزه **جوزوا النسخ** جواب لو

الابنة

الابنة تجوز **مثلا** مقدرية **جوزوا** والنسخ علمه **وانهم**  
**فنهان** اي فيهما ولا فهم لهما اذما فرقة من الفرق ابد منفسد  
والنسخ لغة الازالة والتغيير والفعل كمنسخت الشمس  
الظل والريح التراب ونسخت الكتاب ومشرعا بيان انهما  
حكم شرعي بخطاب اخر شرعي وزيد فيه مترادف ليجوز  
جوزوا الاستفناوه بان الكلام لا يعرف هكذا الا بانها به ولا  
يحتاج للاحتراز عن ذلك لهذا الغيد اي لو ثبت الضم فنهان  
جوزوا والنسخ لانه كما علم من حده لا يلزم عليه محذور السنة  
وزعمهم البطل باطل لا يقول عليه ومما يدل على جوارحه ووقوعه  
ما علم اليهود من وقوع المسخ وهو تحويل الصورة الى افتح  
منها في كثير منهم في زمن موسى عليه الصلاة والسلام لما  
خالقوا في التمسس فمسحهم الله تعالى فزدة وحذا نير كما فقته  
علينا في كتابه العزيز وكيف يمنعون النسخ **ويو** ليس فيه  
**الا ان شرح الحكم** الشرعي اي استمراره وتعلفه فعلم ان المراد  
بالحكم تعلفه بالمكلف بعد ان لم يكن او نفيه لكن من حيث  
دوامه بمعنى نقره لاذ انه الذي على خطاب الله تعالى المنقول  
لفعل الكلف من حيث هو مكلف اقتضيا او تحميلا لانه قد يبر  
وما ثبت قدمه استحالة عدمه من النسخ تكون الى بدل  
ولا الى بدل فان كان الى بدل في الحكم **بالحكم** الشرعي وان  
كان الى بدل لم يزد ذلك **وحاق** اي ايجاد **فيه** اي المسخ للصورة  
الثانية بعد اذهاب الصورة الاولى **واسر** اي تفرق ورفع  
الحكم الاول وايجاد الثاني **استواء** لما تفرق النسخ فيه  
رفع الصورة الاولى وخلعها الصورة الثانية والنسخ فيه